العدد(1464) السنة السادسة - الاربعاء (25) آذار 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

غول ينهي زيارته الى بغداد باتفاقات أمنية تعزز العلاقات المستقبلية بين العراق وتركيا

بغداد / المدى

انهى الرئيس التركي عبد الله غول زيارته للبلاد والتي اسفرت عن تحقيق جملة اتفاقات تصدرتها ملفات الامن على الحدود المشتركة وفتح صفحة جديدة من التعاون الاقتصادي بين البلدين.

وكشف غول بحسب بيان صادر عن رئاسة الجمهورية عن وضع الخطوط العريضة لاتفاقية تعاون امني مشترك تضم في اطرافها دول العراق وتركيا والولايات المتحدة، لافتا الى ان لقائه برئيسي الجمهورية جلال طالباني ورئيس حكومة اقليم كردستان نيجرفان بارزاني اثمرت عن نجاح المباحثات على جميع الصعد وبخاصة فيما يتعلق بـ «موضوع أمن الحدود العراقية التركية».

فيما شكل تصريح رئيس الجمهورية جلال طالباني لعناصر حزب العمال الكردستاني بالقاء السلاح والانخراط في العمل السياسي أو مغادرة الاراضي العراقية، نقطة اساسية لتوجيه جهد الزيارة نحو ملفي المياه والتبادل التجاري.

وفي سياق الموضوع، أكد القيادي في الاتحاد الوطني الكردستاني سعدي أحمد بيره بحسب ما اورده «راديو سوا» أن موقف الرئيس طالباني من عناصر حزب العمال الكردستاني، يأتي متماشياً مع ما نص عليه الدستور الدائم الذي يمنع شن هجمات مسلحة على دول الجوار إنطلاقا من الأراضي العراقية، ومنسجما مع الاتجاه العالمي والإقليمي لمكافحة جميع الانشطة الإرهابية.

وقال بيره ان جولة المحادثات الأولى التي جمعت بين طالباني وغول وحضرها رئيس حكومة إقليم كردستان نيجرفان البرزاني ونائبا رئيس الوزراء نوري المالكي، بالإضافة إلى قادة الكتل النيابية وعدد من الوزراء، ناقش خلالها الجانبان العراقي والتركي جملة من المسائل التي تهم البلدين مثل ملف المياه والأمن والتبادل التجاري.

ولفت بيرة الى ان مؤتمر القضية الكردية الذي من المزمع عقده في العراق بوقت لاحق سيشهد مشاركة شخصيات كردستانية وسياسية وأكاديمية من العراق وتركيا وإيران وأوربا لمناقشة سبل استتباب الأمن في المنطقة.

فيما اكد الرئيس التركي عبد الله غول خلال اللقاء على ضرورة تعميق روح المودة والأخوة التي تربط شعبي العراق وتركيا. مشيرا الى ان بلاده على اتم الاستعداد لدعم والمساهمة في بناء العراق على كافة الصعد مشيداً بالتطور الحاصل في الجوانب السياسية والامنية.

وعلى الصعيد ذاته، حدد الرئيس جلال طالباني في لقائه بنظيره التركي عبد الله غول ملامح شراكة اقتصادية شاملة بين البلدين ترفع نسبة التعامل التجاري من خمسة مليارات الى عشرين مليار دولار اميركي.

وركز طالباني خلال مؤتمر صحفي مع غول، على ضرورة استثمار زيارته بتعميق العلاقات التاريخية بين البلدين الصديقين، مضيفا «هذا يوم تأريخي و هذه الزيارة ستفتح صفحة جديدة في العلاقات الوثيقة بين الشعبين الشقيقين التركي والعراقي و جمهورية تركيا و الجمهورية العراقية». مؤكدا توافق الاراء حول القضايا التي تم بحثها في الاجتماع، مضيفا «عندنا إرادة سياسية متينة و راسخة لتعزيز هذه العلاقات المديدة و الإستراتيجية بين الشعبين والدولتين و سنوقع إتفاقات متعددة من أجل تحقيق هذه الأمنية الغالية التحالف الإستراتيجي بين تركيا و العراق».

وأشار رئيس الجمهورية الى الاتفاقية طويلة الامد التي جرى توقيعها بين العراق و تركيا من قبل رئيسي وزراء البلدين، موضحا ان «هذه الاتفاقية هي الأولى من نوعها في العراق الجديد، هي أول إتفاقية يوقعها العراق الجديد مع الدول المجاورة»، مضيفا «نحن مصممون على تعزيز و توسيع هذه العلاقات في مختلف المجالات السياسية و الأمنية و الإقتصادية و التجارية و النفطية و غيرها». وشدد على ان «توقيع اتفاقية الشراكة الاقتصادية هذه دليل على إصرارنا و مواصلتنا على هذا النهج، نهج العلاقات الستراتيجية بين تركيا و العراق»، مضيفا «أنا واثق بأن رئيس الجمهورية التركية سيرى لدى القادة العراقيين جميعاً تصميماً و إرادة سياسية كما وصفت».

من جانبه، قال الرئيس التركي عبد الله غول إن «الدولتين التركية والعراقية لهما تاريخ مشترك، ونعلم بأن العراق قد مر بأيام صعبة و إن تركيا هي دولة مجاورة و هي مستعدة لأن تعمل على مساعدة السلطة العراقية و الشعب العراقي». مؤكدا «نعرف الجهات الموجودة في العراق و نعمل على رفع مستوى الرفاه والخدمات في العراق».

و أكد غول بأن اي دولة اذا كانت جارتها تمر بايام صعبة فستتأثر هي ايضاً بهذه الأيام الصعبة، مضيفا «نحن كدولة شقيقة مجاورة للعراق قد ساعدنا الدولة العراقية ونستمر اليوم في هذه المساعدة، و نتمنى إنتهاء الايام الصعبة التي يمر بها العراق».

و اشار الرئيس التركي الى انه مع الرئيس طالباني خلال اجتماعهما، الذي حضره الوفدان التركي و العراقي و بحضور نائبي رئيس الجمهورية عادل عبد المهدي وطارق الهاشمي، وضعا أساسا متينا للعلاقات بين العراق و تركيا، مضيفا «عقدنا إجتماعاً ناجحاً و خطونا خطوات إيجابية بإتجاه توثيق العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين».

واشار غول الى ان الجانبين العراقي و التركي قررا في ضوء إجتماع الوفدين «رفع مستوى التبادل التجاري بين البلدين من خمسة مليارات دولار الى عشرين مليار دولار»، مضيفا «إتفقنا على توفير كافة التسهيلات و المتطلبات الضرورية لتفعيل هذه الإتفاقية». كما اوضح ان الجانبين ناقشا موضوع الطاقة و بالخصوص النفط و الغاز مؤكدا استعداد تركيا لتسهيل تصدير النفط العراقي عبر الأراضي التركية الى كافة أنحاء العالم.

و أكد الرئيس التركي خلال المؤتمر الصحفي ان الوفدين تطرقا خلال الاجتماع الى الملف الامني، مشيرا «تكلمنا بالتفاصيل مع الجانب العراقي و قررنا العمل على إنهاء المشاكل الأمنية»، مؤكدا ان «الطرفين متفقان على الخطوات العسكرية والامنية بين البلدين، حيث إتفق الطرفان على ان العمليات التي تجري الان مستمرة بشكل جيد».

و في معرض رده على اسئلة الصحفيين حول التعاون الامني المشترك، أشار الرئيس التركي عبد الله غول الى ان تركيا تمتلك علاقات مع العراق برمته، مضيفا «هناك آلية ثلاثية للتعاون بين تركيا و العراق و الولايات المتحدة الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب و سنطور نشاطاتنا ضمن هذا النظام». مشيرا الى ان «هناك حقيقة واقعة وهي ان قادة و مخيمات المنظمة الارهابية موجودون في شمال العراق و لهذا السبب فان دعم إدارة الإقليم هي ايضاً لها أهمية كبيرة في هذا الصدد».

وقال غول ان تركيا قد عانت من هذه المشاكل التي تعيق تطوير العلاقات بين البلدين، مضيفا «مثلما اشار الرئيس طالباني فإن الإرهاب و التدمير يوقف عجلة البناء لذا يجب دفعهم لمغادرة البلاد، ونحن نقول بأن الجيش التركي مستعد للتعاون لإنهاء الإرهاب». مؤكدا «يتعين القيام بنشاطات شاملة و واسعة و ستقع المهام على عاتق الجميع»، مضيفا «إنني أؤمن بأنه بدءاً من فخامة رئيس الجمهورية و رئيس الوزراء في الحكومة المركزية الى جانب الأخوة القادة الأكراد في الادارة الاقليمية سيكونون في إطار التفهم للقيام بمهامهم و نشاطاتهم المشتركة لهذا الغرض».

وحول نفس الموضوع، اشار الرئيس طالباني الى ان «الدستور العراقي يمنع وجود قوات مسلحة على ارض العراق وبالتالي فإن الدستور العراقي يمنع وجود (PKK) و غيره من المنظمات المسلحة على أرض العراق»، مضيفا «نحن الان نقوم بما يلي في تحقيق هذا الهدف، أولاً هناك لجنة ثلاثية عراقية تركية أمريكية تنسق بين الدول الثلاث فيما يتعلق بالنشاطات الإرهابية ونشاطات (PKK) في المنطقة، وتوجد لجنة مشتركة دائمة في بغداد و لجنة فرعية في اربيل دائمية ايضاً، الجانب الثالث هو العمل الإعلامي و الدعائي، نحن نقوم بعمل دعائي واسع النطاق من اجل بيان ان اي عمل مسلح في هذا العصر في بلد ديمقراطي هو يعتبر إرهابي ومعادي لمصالح الشعب الذي يقام هذا العمل باسمه». و شدد فخامته على ان «وجود الـ (PKK) في جبال كردستان العراق منع ٥٠٠ قرية من حملة الإعمار، و مازال هؤلاء لاجئين ومشردين في مناطق اخرى و ممنوعين من العودة الى قراهم وتعميرها»، مضيفا «من مصلحتنا كما قلنا مراراً اما ان ينهوا العمل المسلح او يتركوا بلدنا، طبعاً نتمنى أن يختاروا الحل الاول وان يضعوا السلاح، مشيرا الى أن «تركيا تمر ألان بمرحلة ديمقراطية وهنالك مجال للعمل الحزبي والاعلامي العلني في تركيا، العمل السياسي والإعلامي والبرلماني متاح لجميع المواطنين في تركيا». مضيفا «لا نرى اي فائدة بل نرى ضرراً كبيراً في استمرار العنف و استعمال العمل المسلح و هذا الضرر أولاً سيلحق بالأكراد ثم بالشعب التركي بعربه وكرده وتركه وجميع ابنائه».

بهدف قمعه ومكافحة انشطته الاجرامية

العـــراق ينـضـم إلى الإتـفـاقـيـة الـدولـيـة لـقـمـع تـمـويـل الإرهـــاب

بغداد / المدى

صادق مجلس الوزراء على مشروع قانون إنضمام العراق الى الإتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب وإحالته الى مجلس النواب للموافقة عليه باعتبارها تشكل أداة أساسية في قمع ومكافحة الأنشطة الإجرامية ذات الطابع المحلي والدولي .

وقال الناطق بأسم الحكومة علي الدباغ بحسب بيان صادر عن رئاسة مجلس الوزراء تلقت (المدى) امس الثلاثاء نسخة منه ان انضمام العراق الى الإتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب لعام ١٩٩٩ يؤكد التزامه بالمعاهدات الدولية ومنها هذه الاتفاقية التي تنص على أن الدول الأطراف في هذه الإتفاقية تضع في إعتبارها مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه المتعلقة بحفظ السلام والأمن الدوليين وتعزيز علاقات حسن الجوار والصداقة والتعاون بين الدول وكذلك أن الدول الأطراف في الإتفاقية يساورها بالغ القلق أزاء تصاعد أعمال الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره في أنحاء العالم وتلاحظ ايضاً أن الإعلان المتعلق بالتدابير الرامية الى القضاء على الإرهاب الدولي يشجع الدول على إن تستعرض وعلى وجه السرعة نطاق الأحكام القانونية الدولية القائمة بشأن منع الإرهاب بجميع أشكاله وقمعه والقضاء عليه بهدف ضمان توفر إطار قانوني شامل يغطي جميع جوانب هذه المسألة. واضاف الدباغ إن عملية تمويل الإرهاب تشكل مصدر قلق شديد للمجتمع الدولي ويلاحظ أن عدد وخطورة أعمال الإرهاب الدولي يتوقفان على التمويل الذي يمكن أن يحصل عليه الإرهابيون وإقتناعاً من الدول الأطراف بالحاجة الملحة الى تعزيز التعاون الدولي بين الدول في وضع وإتخاذ تدابير فعالة لمنع تمويل الأرهاب فضلاً عن قمعه من خلال محاكمة ومعاقبة مرتكبيه.

واشار الى ان الدول الأطراف قد اتفقت على مواد هذه الإتفاقية والتي منها تحديد بعض المصطلحات لإغراض الإتفاقية وتتطرق الإتفاقية الى أن كل شخص يقوم بأية وسيلة كانت وبشكل غير مشروع وبإرادته بتقديم أو جمع أموال بنية إستخدامها أو يعلم أنها ستستخدم كلياً أو جزئياً بعمل يشكل جريمة في نطاق إحدى المعاهدات الواردة في هذه الإتفاقية المشار اليها يعتبر مرتكب جريمة أو من يقوم بعمل يهدف الى التسبب في موت شخص مدني أو أي شخص أخر أو إصابته بجروح بدنية أو جسمية عندما يكون هذا الشخص غير مشترك في أعمال عدائية وعندما يكون غرض هذا العمل موجهاً لترويع السكان أو إرغام حكومة أو منظمة دولية على القيام بأي عمل أو الإمتناع عن القيام به.

وتابع ان من ضمن بنود الإتفاقية هناك بند ينص على أنه كل شخص قد إرتكب جريمة اذا ما ساهم أو يساهم كشريك في جريمة نص عليها أو حتى أنه ينظم إرتكاب جريمة كما في المفهوم المشار اليه في الإتفاقية أو حتى أن يأمر أشخاصاً أخرين بها أو يشارك في قيام مجموعة من الأشخاص يعملون بقصد مشترك بإرتكاب جريمة واحدة أو أكثر من الجرائم المشار اليها وتكون هذه المشاركة عمدية وتنفذ أما بهدف توسيع النشاط الجنائي أو الغرض الجنائي للمجموعة الذي ينطوي على إرتكاب جريمة من الجرائم أو أنه يقوم بمعرفة نية المجموعة في إرتكاب جريمة من هذا النوع.

وتنص الاتفاقية على ان تتخذ كل دولة طرف التدابير اللازمة لتقرير ولايتها القضائية حين تكون الجريمة قد أرتكبت في إقليم تلك الدولة أو على متن سفينة تحمل علم تلك الدولة أو طائرة مسجلة فيها أو على أحد رعايا تلك الدولة ويكون لكل دولة طرف أن تقرر ولايتها القضائية على جرائم من هذا القبيل في حالات منها اذا كان هدف الجريمة أو نتيجتها إرتكاب إحدى الجرائم المشار اليها أو ضد مرفق حكومي أو عام تابع لتلك الدولة وموجود خارج إقليمها بما في ذلك الأماكن الدبلوماسية أو القنصلية ويجوز إعتبار وتقرر كل دولة طرف ولايتها القضائية اذا ما ارتكب الجريمة شخص عديم الجنسية يوجد محل إقامته المعتاد أو تلك الدولة أو اذا ما أرتكبت الجريمة على متن طائرة تشغلها تلك الدولة. وعند التصديق على هذه الإتفاقية أو قبولها أو الموافقة عليها أو الإنضمام اليها تخطر كل دولة طرف الأمين العام للأمم المتحدة بالولاية القضائية التي قررتها وفي حالة أي تغيير عليها إخطار الأمين العام بذلك.

وعلى كل دولة ايضا إتخاذ تدابير لازمة لتقرير ولايتها القضائية فيما يتصل بالجرائم المشار اليها وأن تقوم على تنسيق إجراءاتها مع الدول الأطراف بصورة ملائمة فيما يتعلق بشروط المحاكمة وطرائق تبادل المساعدة القانونية.

واضاف ان الاتفاقية تلزم الدول الأطراف بأن تتخذ التدابير المناسبة وفقاً لمبادئها القانونية المحلية تدابير لتحديد أو كشف وتجميد أو حجز أي أموال مستخدمة أو مخصصة لغرض إرتكاب الجرائم وكذلك العائدات من هذه الجرائم بالإضافة الى التدابير المناسبة لمصادرة الأموال المستخدمة أو المخصصة لإرتكاب تلك الجرائم وتنظر أيضاً كل دولة طرف في إنشاء آليات تنص على تخصيص المبالغ التي تتأتى من عمليات المصادرة لتعويض ضحايا الجرائم التي أرتكبت.

ونوه الدباغ الى ان الإتفاقية الدولية لقمع الإرهاب قد اشارت الى أن الدول الأطراف عند تنفيذها للإلتزامات فأنها تتفق تماماً مع مبادىء تساوي الدول في السيادة وسيادتها الإقليمية ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ولا يوجد في هذه الإتفاقية ما يضر بالحقوق والإلتزمات والمسؤوليات الأخرى للدول والأفراد بموجب القانون الدولي ولاسيما أغراض ميثاق الأمم المتحدة والقانون الإنساني الدولي والإتفاقيات الأخرى ذات الصلة وليس في الإتفاقية ما يبيح لدولة طرف أن تمارس في إقليم دولة طرف أخرى ولاية قضائية أو مهام من صميم إختصاص سلطات الدولة الطرف الأخرى وفقاً للقانون الدولي.

(اطباء بلا حدود) تعطي بارقة أمل لمئات العراقيين الجرحى

بغداد / المدى

ترقد بيداء عبد النبي في مستشفى الهلال الاحمر الاردني في عمان منذ نحو عامين بعد ان خضعت لـ ٢١ عملية تجميل لوجهها الذي تغيرت ملامحه بالكامل جراء سقوط قذيفة هاون على منزلها في بغداد.

وفقدت بيداء (١٨ عاما) شقيقها وزوجته وطفلهما البالغ من العمر ثلاث سنوات في الحادث الذي وقع بعد منتصف الليل في تموز ٢٠٠٦ بعد حصول اشتباكات بين قوة اميركية وجماعة مسلحة في منطقة الراشدية.

وتقول بيداء، اقدم مريضة في المستشفى بعد العملية التي اجراها جراحون يعملون مع منظمة اطباء بلا حدود لوكالة فرانس برس «لقد حطموا حياتي. ليتني مت قبل ان ارى نفسي بهذه الصورة».

واضافت الشابة بحسب وكالة الانباء الفرنسية التي يقول الاطباء ان عمليات عديدة اخرى لا تزال بانتظارها على امل استعادة ولو جزء مقبول من وجهها «كنت جميلة اليوم تغير كل شيء» قبل ان تنهمر الدموع من عيونها السوداء. وكانت بيداء وافراد اسرتها نائمين على سطح منزلهم هربا من حر ليالي الصيف في بغداد عندما سقطت القذيفة.

وتابعت بيداء التي فقدت معالم انفها وعددا من اسنانها واصيبت بكسور في فكها «منذ عامين وانا هنا بعيدة عن اهلي اعاني الامرين من اوجاع العمليات الجراحية». والى جانبها في الغرفة نفسها ترقد ليلى دعية (٤٠ عاما) التي فقدت زوجها وطفليها اثر سقوط صاروخ على منزلها في حي الوشاش في ايلول ٢٠٠٧. وقد خضعت هي ايضا الى ثلاثة عشر عملية جراحية بعد اصابات بليغة في ساقها ويدها اليمنى.

وتقول ليلى التي كانت تضع حجابا اسود على رأسها وهي تشير الى صورة ملونة لافراد عائلتها «اريد ان اخذ حقي من المسلحين الذين تسببوا بمصيبتنا وخراب بلدنا. اذا لم اتمكن من ذلك فأدعو الله ان يأخذ حقي».

اما عبد عسكر (٣٨ عاما) وهو سائق شاحنة من الموصل متزوج وله خمسة اطفال فيروي انه كان في الخامس من تشرين اول ٢٠٠٦ ينقل مواد بناء عندما علق فجأة داخل مواجهة ضارية بين مسلحين مجهولين وقوات اميركية. ويضيف «لم يكن امامي مهربا لذلك بقيت داخل السيارة انتظر ان تهدأ الامور. لكن ثلاث رصاصات جاءتني دفعة واحدة الاولى استقرت في فكي الايسر واثنتان اخترقتا ساقي الايمن». وتابع عسكر الذي يتماثل للشفاء بعد ان اجريت له عملية اخراج رصاصة من فكه انه خضع «لعمليتين جراحيتين في الموصل دون فائدة وبفضل احد الاطباء تمكنت من المجيء الى هنا وانا سعيد بهذا القرار». واضاف «لقد بعت شاحنتي وكل ما املك للعلاج في العراق دون فائدة حتى الرصاصة في فكي لم يتم اخراجها الا هنا». ونتج عن انعدام الامن في العراق نقص في الاطباء والاختصاصيين والمعدات الطبية. لذلك يتلقى ضحايا الانفجارات الاسعافات الاولية الطارئة وتترك بعض العمليات الترميمية والتجميلية للمنظمات الانسانية. وتقدم منظمة «اطباء بلا حدود» الانسانية الدولية غير الحكومية التي تأسست في فرنسا في ١٩٧١ المساعدة لجرحى الحرب العراقيين في عمان وطهران وذلك بعد انسحابها من العراق في ٢٠٠٤ بسبب تدهور الاوضاع الامنية. ويعمل فريق طبي عراقي اردني مع اطباء المنظمة على مساعدة الجرحى في استعادة القدرة على المشي او استعمال ايديهم او تجميل اجزاء من اجسامهم وخصوصا الوجه او ترميم العظام او حتى البلع.

وقالت مسؤولة الاعلام في المنظمة فاليري بابيز ان «البرنامج بدأ قبل عامين ونصف العام بالتعاون مع منظمة الهلال الاحمر الاردني من اجل مساعدة المصابين العراقيين الذين يتعرضون لاعمال عنف وانفجارات وعمليات اغتيال منذ ٢٠٠٣». وبحسب بابيز فأن «المنظمة قدمت حتى الان المساعدة الطبية المجانية لنحو ٦٥٠ شخصا على اعادة توظيف اعضائهم». وتضيف «بعد اجراء العمليات الجراحية وبعد ان يتعدى المصابون الحالة الحرجة ندخلهم احد الفنادق الخاصة على حسابنا الخاص لقضاء فترة النقاهة ثم العودة الى استكمال العلاج». من جهتها، تقول المسؤولة عن المشاكل الطبية في المنظمة ستيفاني عطا الله ان «اكثر الاصابات هي في الوجه والفك والعين والجروح الملتهبة والكسور والحروق جراء الانفجارات». وتضيف ان «اكثرهم يعانون ايضا من مشاكل نفسية وصدمات لانهم يعون جيدا اننا مهما حاولنا فأننا لن نتمكن من مساعدتهم على استعادة شكلهم السابق». وتؤكد عطا الله ان «اغلب المصابين هم من الرجال ثم يأتي الاطفال والنساء»، مشيرة الى ان «اكثر ما يخشاه المصابون هو نظرة المجتمع اليهم». من جهتها، قالت مسؤولة البرنامج آريبل كالموجين ان «طول اقامة المرضى هو ابرز المشاكل التي تعاني منها المنظمة». وتضيف «في الوقت الذي كنا نأمل استقبال ٣٥ شخصاً شهريا لدينا الان ١١٦ حالة فضلا عن وجود مائة شخص على لائحة الانتظار»، مشيرة الى ان «اغلب المصابين هم من بغداد». وتوضح كالموجين «اغلبهم يعاني من اصابات صعبة ومعقدة تحتاج الى تداخلات جراحية متعددة لهذا فالامر متعب بالنسبة لنا وبالنسبة لهم بكل تأكيد».

ثـلاثـة يمنيين متهمين بـالانـتـمـاء للقاعدة يـعـتـرفـون بـأنـهـم قـاتـلـوا في الـعـراق

بغداد / المدى

اعترف ثلاثة يمنيين ضمن مجموعة تضم ١٦ شخصا يحاكمون في اليمن بتهمة الانتماء لتنظيم القاعدة وتنفيذ هجمات ارهابية، الثلاثاء، بانهم عائدون من العراق حيث «شاركوا في القتال».

واستمعت المحكمة الى افادات المتهمين الثلاثة حسام العمودي (٢٥ عاما) وخالد باتيس (٣٢ عاما) وراوي حمد الصعيري (٢٢ عاما) واجلت المحاكمة الى الثلاثاء المقبل في ٣١ اذار.

وقال المتهم الاول العمودي للقاضي محسن علوان أنه قبض عليه في سوريا أثناء عودته من العراق وانه وقع على اعترافاته ومحاضر جمع الاستدلال التي تلاها ممثل المدعي العام في الجلسة «تحت الضغط والإكراه والتهديد». كما ذكر العمودي انه اصيب بشظية «عندما كان يشارك في عمليات تفجير بالعراق». واكد المتهم انه لا يعلم شيئا عن التهم الموجهة اليه وانه ورفاقه «يتلقون تهديدات بالذبح من قبل قوات الأمن المركزي وسلطات الأمن السياسي اذا تفوهنا باي كلمة».

وطالب المحكمة بحمايتهم «كي نقول ما عندنا أمام المحكمة» ما دفع بالقاضي محسن علوان الى الطلب من ممثل المدعي العام بالتحقيق في صحة ما يقوله المتهم.

وتتهم الخلية التي تضم ١٦ شخصا بينهم اربعة سوريين وسعودي، بالضلوع في ١٣ هجوما بينها الهجوم على سياح في حضرموت (شرق) في كانون الثاني ٢٠٠٨ ما اسفر عن مقتل سائحتين بلجيكيتين.

ومن الهجمات ايضا عمليات نسبت الى تنظيم القاعدة خلال ٢٠٠٨ منها الهجوم على السفارة الأميركية في صنعاء في تموز بقذائف اخطأت الهدف واصابت مدرسة مجاورة، وعلى مجمع سكني يقطنه خبراء غربيون اضافة الى عملية انتحارية على معسكر الأمن المركزي في مدينة سيئون واشتباكات مدينة تريم التي قتل فيها القائد العسكري لتنظيم القاعدة حمزة القعيطي.

وبحسب الادعاء، نجح حمزة القعيطي احد الهاربين من معتقل المخابرات اليمني مطلع العام ٢٠٠٥، في تشكيل هذه الخلية في خيمتين نصبتا في صحراء حضرموت.

وقال الادعاء العام ان معظم أعضاء هذه الخلية هم على الارجح من العائدين من العراق، الامر الذي يفسر وجود سوريين وسعودي بينهم.